قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦١ لسنة ٢٠٠٩

بالموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى المرقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بجنوب محافظة البحر الأحمر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بجنوب محافظة البحر الأحمر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ١٥ يونية سنة ٢٠٠٩ م)

عقد اتفاق تنفيذى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدات البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة

برنامج الأغذية العالمى

البرنامج القطرى ٢٠٠٧-٢٠١١

المكون الثالث

تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الريفية الفقيرة

المكون الفرعى : المجتمعات الهاشة بجنوب محافظة البحر الأحمر

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية « المشار إليها فيما بعد بالحكومة » وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة "المشار إليه فيما بعد ببرنامج الأغذية العالمى" قد توصلا لاتفاق بشأن المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى بموجب الاتفاقية الأساسية الموقعة بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨

وحيث إن برنامج الأغذية العالمى قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار ويشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى (٢٠٠٧ - ٢٠١١) فى أكتوبر ٢٠٠٦

وحيث إن الحكومة المصرية قد طلبت مساعدات من (برنامج الأغذية العالمى) لتنفيذ المكون الثالث الوارد بالبرنامج القطرى : (تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بجنوب محافظة البحر الأحمر « المشار إليه فيما بعد بالمشروع ») .

وبناءً عليه اتفق كل من (الحكومة) و (برنامج الأغذية العالمى) على تنفيذ المشروع المشار إليه بعاليه فى إطار التعاون المتبادل حيث تم الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

غرض ووصف المشروع ومساعدة البرنامج

١ - تحليل المشكلة :

تقع مناطق جنوب البحر الأحمر على الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية . وتعتبر مجتمعات البدو النائية أكثر المجتمعات فقراً فى مصر وأقلها إنتاجًا للغذاء كما تعانى من ندرة الموارد المائية . وقد مارس البدو الزراعة الموسمية المحدودة بشكل تقليدى عبر أجيال بالإضافة إلى الرعى فى أجواء الصحراء والذى أصبح الآن مهدداً نتيجة عوامل عدة مثل التغيرات المناخية والجوية التى حدثت خلال السنوات الماضية . هذا بالإضافة إلى المستجدات من القيود المحددة للانتقال عبر الحدود والتى أعاقت تحرك البدو فى اتجاه مناطق العشب ، لذلك اعتبرت الأسر البدوية التى تعيش فى تلك المناطق الصحراوية من أكثر الأسر التى تواجه ندرة فى الموارد مع ظروف معيشية قاسية تحول دون إتاحة أية فرصة لهم لممارسة نمط حياتهم المتوارث ويتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الغذاء فى الأسواق المحلية وارتفاع تكلفة النقل مما أدى إلى أن يصبح الفقر يمثل تهديداً حقيقيًا لتلك المواقع .

وتتفاقم المشاكل الناتجة عن الفقر فى مجتمعات بدو جنوب البحر الأحمر نتيجة القصور فى مجال الخدمات الأساسية المتاحة للبدو ، حيث تقع مراكز تلك الخدمات فى مناطق بعيدة عن مواقع إقامتهم تعانى عجزاً فى المعدات ونقصًا فى المواد ، بل أكثر من ذلك إذ يقيم هؤلاء البدو فى مناطق محرومة من خدمات الصحة العامة مثل مياه الشرب النقية والصرف الصحى وبما يعرضهم لأمراض طفح المياه وأمراض الجهاز التنفسى .

على الرغم من قيام الحكومة المصرية باستثمار ملايين من الجنيهات خلال الحقبات الماضية على تنمية الإقليم وتحسين البنية الأساسية إلا أن هذه الاستثمارات لم تؤثر إيجابيًا على توفير الأمن الغذائى للإقليم ومازال الوضع فى هذه المناطق ينذر بالخطر .

تعتبر حالات سوء التغذية فى هذه المنطقة علامة واضحة على الفجوة الغذائية الناجمة عن خلل فى ممارسات تحديد المستهدفين فى البرنامج الضخم للدعم الحكومى للمواد الغذائية والذى لا يصل إلى مستحقيه حيث يظل كثير من تعداد الفقراء بدون دعم كاف .

وحيث إن مصر تعتبر دولة مستوردة للغذاء إذ تستورد حوالى (٤٥٪) من احتياجاتها من الحبوب (حوالى ١٢,٥ مليون طن متري من القمح ومنتجات الحبوب فى العام) وبشكل الخلل فى استهداف مستحقى الدعم الحكومى عبئًا واضحًا على ميزان المدفوعات والعجز فى الخزانة العامة للدولة (ويقدر بأكثر من ٧ بليون دولار أمريكى و ٣١,٥ بليون جنيه مصرى على التوالى) . ومما سبق يؤدى الخلل فى ممارسات وصول الدعم إلى مستحقيه إلى ترك البدو فى موقف يجبرهم على انفاق أكثر من ٨٠ ٪ من دخلهم الشهرى على الغذاء تاركًا نسبة صغيرة من مواردهم لإنفاقها على الخدمات الأساسية غير الغذائية واستثمارات أخرى لازمة لحياتهم اليومية .

(١ - ١) مساعدات برنامج الأغذية العالمى السابقة للمجموعات التى تعانى من الهشاشة والفقر :

يعود تاريخ مساعدات برنامج الأغذية العالمى لمجتمعات البدو إلى عام ١٩٨٦ أما حديثًا ففى نهاية عام ٢٠٠٣ امتدت مساعدات برنامج الأغذية العالمى إلى مجتمعات بدوية أخرى لتشمل قبائل البشارية والعبابدة فى جنوب منطقة البحر الأحمر وقد بلغت مساهمات برنامج الأغذية العالمى فى ذلك الوقت ٢٠٣ مليون دولار لتنتهى فى ٢٠٠٦

كان بدو مناطق جنوب البحر الأحمر يعيشون - قبل مساعدات برنامج الأغذية العالمى - فى مآوى متناثرة فى الصحراء . وكان المصدر الرئيسى للدخل بالنسبة لهم يتمثل فى رعى الأغنام والزراعة الموسمية لمحاصيل منخفضة القيمة مثل الشعير والبطيخ .. ولكن ومن خلال سلسلة من برامج التدريب المختلفة والتى تمت على أساس الغذاء مقابل العمل .. نجح برنامج الأغذية العالمى فى تحقيق تغيرات ملموسة فى حيّاة البدو على الرغم من تحديات إقامة علاقة الاتصال أو كسب الثقة مع بدو مناطق جنوب البحر الأحمر .

تم تنفيذ عدة دراسات تقييمية لتقدير أثر مساعدة برنامج الأغذية العالمى السابقة وشمل ذلك تقدير تقييم ذاتى عن نصف الفترة (أبريل ٢٠٠٤) ، دراسة الأثر فى (مايو ٢٠٠٥) ، مراجعة البرنامج القطرى (نوفمبر ٢٠٠٥) والتى أكدت جميعها المساهمة الإيجابية للمساعدة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمى فى مساندة مجتمعات البدو بل أكثر من ذلك ، أشارت الدراسات إلى الحاجة إلى استمرار المجاميع الأكثر فقراً فى جنوب البحر الأحمر فى نمط وأسلوب متكامل يتضمن مبدأ الغذاء مقابل العمل بالإضافة إلى تغذية طلبة المدارس والغذاء التكميلى لكل من الأطفال تحت سن الخمس سنوات والأمهات الحوامل أو المرضعات ويضاف إلى ذلك التدريب على بناء القدرات الحياتية والمشروعات وزيادة الدخل .

(١ - ٢) مبررات مساعدة برنامج الأغذية العالمى :

على الرغم من قيام الحكومة فى مصر بإدارة برنامج ضخم لدعم المواد الغذائية إلا أن الممارسات التنفيذية الحالية لهذا البرنامج تركت كثيراً من الأفراد الأكثر فقراً والأكثر تعرضًا للهشاشة فى التعداد القومى بدون دعم كاف ، لذلك ولفترة قصيرة ، سوف تلعب المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى دوراً فى ملء هذه الفجوة الغذائية لمنتفعى المشروع حتى تنتهى الحكومة من إصلاح نظام الدعم الغذائى .

أما فيما يتعلق بفاعلية المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى فهى سوف تمثل الحافز الذى سيشجع المستفيدين من الاشتراك فى الدورات التدريبية فى مجال البناء وصيانة وإصلاح الماكينات إذ أنها ستقدم للمتدربين كتعويضًا عن الوقت المستنفذ فى حضور تلك البرامج التدريبية .

إن تقديم برنامج الأغذية العالمى لمساعدته الغذائية سوف يكون بمثابة القوة الدافعة للحكومة المصرية لتخصيص مساهمتها لمناطق مشروعات لم تدرج ضمن الأولويات المخصصة بميزانية الدولة .

٢ - اهداف المشروع والناتج منها :

(٢ - ١) الأهداف طويلة المدى :

إن الأهداف طويلة المدى لهذا المشروع هى تحسين الأوضاع الحياتية للأسر الفقيرة والتى تعانى من عدم الأمان فى توفير الغذاء بشكل مزمن والتى تعيش فى مناطق جنوب البحر الأحمر وذلك من خلال خلق أصول بشرية ومادية .

(٢ - ٢) أهداف مباشرة :

- تمكين المجتمعات التى تعانى من الفقر والهشاشة من خلال دعم المؤسسات المجتمعية وتشجيع الاعتماد على الذات .
- تمكين المجتمع من خلق أصول مادية (مثل إعداد وتمهيد الأراضى الجديدة للزراعة ، إنشاء نظام رى محدود ، إنشاء الطرق) ، تعزيز ممارسات الصحة العامة (مثل إنشاء دورات المياه ، بناء المساكن) والمحافظة على البيئة (مثل زراعة الأشجار ومصدات الرياح ووضع نظام لجمع المخلفات الصلبة) .
- تسهيل تحقيق دخل من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات المساندة خاصة للمرأة والفقراء المعدمين الذين لا يملكون أراضٍ .
- تحسين المهارات الحياتية وزيادة الوعى الغذائى ومجال صحة الأسرة والصحة العامة .

(٢ - ٣) النتائج المتوقعة والأنشطة :

النتائج المتوقعة :

(أ) يتم تمكين المجتمعات الفقيرة .

(ب) تحقيق خلق الأصول المادية .

(ج) اكتساب المنتفعين للمهارات والمعرفة لزيادة الدخل من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات المساندة .

(د) اكتساب المنتفعينَ لمهارات الحياة الأساسية والوعى اللازم بما يساعدهم على تحسين مصادر الرزق وظروفهم المعيشية .

الانشطة :

يتم تحقيق النتائج المشار إليها سابقًا من خلال الأنشطة التالية :

(أ) تمكين المجتمعات الهاشة لتأخذ دورها فى جميع مراحل المشروع بدءاً من التخطيط ، التنفيذ ، المتابعة والتقييم . كما سيتم الاستعانة كلما أمكن بالإرشادات الخاصة بالمشاركة المجتمعية والتى تم تطويرها بالتعاون مع الهيئة الألمانية للتنمية «GTZ» بل أكثر من ذلك ، سيتم تنفيذ دورات تدريبية تقدم لكل من ممثلين عن المؤسسات المجتمعية عن مبادرات الاعتماد على الذات ، أساليب الاتصال ، مهارات العمل والتنظيمات لإدارة تمويل ذاتى وخطة مشروعات وكذلك معلومات تقنية .

سيتم التأكيد على مشاركة الحكم المحلى من خلال اشتراك لجنة على مستوى المحافظة فى الموضوعات الاستراتيجية ذات الاهتمام الخاص من إدارة المشروع ، هذه اللجنة سوف تضم ممثلين عن إدارات المحافظة ذات الاهتمام بنشاط المشروع ، المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص .

(ب) خلق أصول مادية : سيتم استخدام منهج الغذاء مقابل العمل فى تحقيق أصول مادية فى المجتمع والذى سوف يسهم فى تحسين أوضاع الحياة لمنتفعى المشروع وذلك من خلال بناء وحدات سكنية ، محطات مياه الشرب ، نظم رى محدودة ، طرق، بالإضافة إلى أصول بيئية مثل زراعة الأشجار .

(جـ) اكتساب المنتفعين للمهارات اللازمة والمعرفة لزيادة دخلهم من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات المساندة .

التدريب : سيتم تدريب متطوعين من المجتمع الريفى فى مقابل أن يتحولوا إلى مصدر لخدمة مجتمعاتهم وتقديم خدمات الإرشاد الزراعى وتدريب المتنفعين على زراعات الخضر والفاكهة والمكافحة وتداول وتخزين المواد الغذائية وإدارة الصوب والتصنيع الغذائى على مستوى الأسرة .

- قروض للمشروعات الصغيرة : يتم تسهيل حصول منتفعى المشروع على قروض للمشروعات الصغيرة كما تُدعم الأنشطة الأخرى ذات العائد والتى سيتم الربط بينها وبين المشروعات الأخرى المعنية بخلق الأصول .

- دعم الثروة الحيوانية : تمثل الثروة الحيوانية عنصراً هامًا من عناصر سبل الرزق والحياة للمجتمعات الريفية الفقيرة وعادة ما تمثل شبكة الأمان فى حالة حدوث أزمات اقتصادية أو بيئية مفاجأة . كما أنها توفر منتجات ذات معدلات تغذية عالية مثل الألبان ومنتجاتها واللحوم هذا بالإضافة إلى المواد الخام مثل الجلد والوبر والتى يمكن من خلال تسويقها تحقيق مشروعات صغيرة ذات العائد .

- سيتم دعم المنتفعين لتشجيعهم على تربية الثروة الحيوانية متضمنة الأغنام أيضًا مع احتمالات تربية الجمال التى لها قدرة على تحمل ظروف الجفاف كما أنها تعتبر من الأنواع المناسبة لبيئة البحر الأحمر .

(د) اكتساب المنتفعين لمهارات ومعرفة تمكنهم من تحسين سبل الرزق والحياة :

- سيتم تنفيذ برامج التدريب على المهارات الحياتية لمتطوعين من المجتمع فى مجالات محو الأمية فى مجال القراءة والكتابة ومحو الأمية الرقمية ، كيفية وسائل الاتصال ، مناهج المشاركة ومهارات القيادة ، ومن المتوقع أن تنضم المرأة لمجموعة المتطوعين .

- يتم تنظيم حملات توعية للصحة العامة والتغذية بالتنسيق مع المعهد القومى للتغذية التابع لوزارة الصحة والطاقة واشتراك الأجهزة الصحية المعنية بالمحافظات . كما سيتم اختيار متطوعين من أفراد المجتمع يتم تدريبهم على موضوعات عديدة متصلة مثل القابلات المسعفات ، ومسئولين عن التوعية الصحية والتغذية .

سوف ينفذ كل مجتمع من دعم برنامج الأغذية العالمى من خلال تدريبات متعددة ومن خلال تطبيق مفهوم العمل مقابل الغذاء لمدة سنتين .

٣ - الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدون منه :

(٣-١) أسلوب ومعايير اختيار منتفعى المشروع :

- يقدر إجمالى عدد المستفيدين من المشروع حوالى ٢٠٠٠٠ أسرة كحد أقصى بما يمثل ١٠٠٠٠٠ منتفع وهذا يعنى أن متوسط عدد الأسرة الواحدة هو خمسة أفراد ، تمثل نسبة السيدات حوالى (٥٠٪) من إجمالى عدد المنتفعين .
- يتم اختيار قرى المنتفعين بمعرفة اللجنة الإشرافية للمشروع وتتكون من ممثل عن برنامج الأغذية العالمى وإدارة المشروع والمحافظة . يتم اختيار تلك القرى بناءً على محددات تشمل هشاشة المجتمع بمعنى الفقر وحالات سوء التغذية وكذلك إمكانيات تنفيذ المشروعات التنموية بها ويكون المؤشر لها هو توافر الموارد البشرية والطبيعية .
- يتم تنفيذ خطة العمل التنموية الخاصة بكل مجتمع بناءً على تطبيق منهج المشاركة بدعم من المشروع وبرنامج الأغذية العالمى وسوف تشتمل خطط العمل على الأهداف والأنشطة والنتائج وكذلك يحدد الجدول الزمنى الأنشطة وتوزيع الأدوار والمسئوليات وعدد المنتفعين والمدخلات المطلوبة بما يشمل الخامات والخبرات والمعونة الغذائية اللازمة . تقوم اللجنة الإشرافية بمراجعة خطة العمليات وعمل التعديلات اللازمة فى ضوء الأهداف التنموية للمحافظة والموارد المتاحة للمشروع ويتم إرسال الخطط التنموية المجتمعية للمشروع وبرنامج الأغذية العالمى للمراجعة والتصديق .
- بمجرد اعتماد خطة العمليات سيشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية والشخصيات القيادية داخل المجتمع فى الاختيار الفعلى للمنتفعين والذى يتم بناءً على التواجد الدائم والحس الانتمائى للمجتمع ومدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها والأهداف التى يركز عليها المشروع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه .

- يتم تطوير معايير اختيار المنتفعين من خلال اللجنة الإشرافية ومؤسسات تنمية المجتمع ، معتمداً فى أساسه على أن يكون اختيار المنتفعين قائمًا على محددات تشمل الفقر ، الحالة الغذائية ، النوع الاجتماعى ، الحضور والتواجد الدائم ، والحس الانتمائى للمجتمع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه كما يتم إشراك المنظمات المجتمعية والشخصيات القيادية بالمجتمعات فى عملية الاختيار الفعلى للمنتفعين .

(٣-٢) الفوائد العائدة من المشروع :

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية ربع سنوية لعدد يصل إلى ٢٠٠٠ منتفع وأسرهم يتم توزيعها مقابل وقتهم الذى بذلوه فى العمل ، ومشاركتهم فى أنشطة التدريب . يصل إجمالى حجم المعونة الموزعة خلال مدة المشروع حوالى ٤٠٠٠ طن مترى ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج ، وتقدر القيمة اليومية لحصة المعونة الغذائية المقدمة لكل أسرة بحوالى ٢٥ دولاراً ، يتم ربط المعونة الغذائية بالفوائد العائدة من المشروع مثل القروض والحصول على الأصول المادية التى يقوم المشروع بإنشائها .

(٣-٣) الاهتمام بالنوع الاجتماعى (الجندر) وأثره على المرأة :

يظل مفهوم الجندر اتجاهًا مطبقًا فى المشروع وذلك استكمالاً لسياسة البرنامج القطرى السابق وتقدم وحدة الجندر بالبرنامج أنشطة تدريبية للمنتفعين فى هذا المجال . كما يتم التركيز بصورة خاصة على ما يلى :

- تحتل المرأة مركزها فى اهتمامات المشروع وخاصة اللاتى يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية .
- ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل .

- تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين فى مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع . وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمى بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة فى لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن (٢٠٪) ، وقد يصعب تحقيق ذلك فى كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعًا .
- زيادة الوعى بالتغذية المناسبة لكل من المرأة والطفل .
- ضمن الأهداف الهامة المتعددة التى يسعى المشروع إلى تحقيقها أن يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة فى مجال محو الأمية الرقمية والمهنية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون مع هيئة محو أمية الكبار وهى هيئة حكومية معتمدة ،كذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

(٣-٤) اهتمامات البيئة :

يعمل برنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع الهيئة المصرية لشئون البيئة التى تقوم بدورها بتوفير الخطوط العريضة اللازمة لتنفيذ المشروع خاصة فيما يتعلق بنشاط « الغذاء مقابل العمل » حيث يساعد هذا النشاط على استخدام الموارد والتقليل من مخاطر إدخال مواد جديدة لا تنتمى لهذه البيئة ، وسيظهر هذا أثناء تنفيذ أنشطة المشروع بالمناطق المحمية التى تتولى الهيئة المصرية لشئون البيئة إدارتها وتتحمل المسئولية الكاملة عنها .

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابيًا على البيئة حيث يسهم فى استعادة بعض النباتات المحلية المهددة بالزوال ، كما يعمل المشروع أيضًا على نشر الوعى الصحى وإنشاء المرافق الصحية فى القرى المستهدفة وزراعة الأشجار وإنشاء مصدات للرياح لحماية الزراعات من العواصف الرملية التى تقضى عليها . ويواصل برنامج الأغذية العالمى والحكومة بذل الجهد لإحياء ومتابعة هذه المنطقة الحدودية ذات البيئة الصحراوية الجافة .

(المادة الثانية)

تعهدات برنامج الاغذية العالمى

إضافة إلى الشروط والبنود التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ... يتولى برنامج الأغذية العالمى الوفاء بتعهداته على النحو التالى :

قرر المجلس التنفيذى لبرنامج الأغذية العالمى تفويض البرنامج لمنح تمويل إضافى لدعم ١٠,٠٠٠ منتفع من خلال دعم الأنشطة التنفيذية المحددة فى هذا العقد للفترة من يناير ٢٠٠٧ حتى ديسمبر ٢٠١٠ ويعتمد توفر هذا التمويل على مدى اهتمام الجهات المانحة بأنشطة المشروع . ويعمل برنامج الأغذية العالمى بالتعاون مع إدارة المشروع على إدارة وتجهيز الموارد المقدمة من الجهات المانحة المحلية والدولية .

(١) تقديم المعونة الغذائية :

(١-١) وفقًا لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية بميناء الإسكندرية وبكميات لن تتجاوز تلك المحددة فيما بعد بقيمة إجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والخبير المصفى والإشراف المحلى) تقدر بـ ٢,٠٣٨,١٦٧ دولار أمريكى :

١ - ٣٢٨٥ طن مترى من دقيق القمح .

٢ - ١٨٣ طن مترى زيت نباتى .

٣ - ٣٦٥ طن مترى عدس .

٤ - ١٤٦ طن مترى سكر .

٥ - ٣٧ طن مترى ملح .

(١-٢) تمثل البنود المدرجة بالفقرة (١-١) بعاليه فكرة عامة عن كمية المواد الغذائية التى تمثل حجم التمويل الذى يستخدم فى المشروع . وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقًا لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى ومحليًا بالدولة المتلقية . وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى اخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

(١-٣) وفقًا للمتاح من الموارد الغذائية يوفر برنامج الأغذية العالمى مواد المعونة الغذائية شهريًا حتى تاريخ انتهاء هذا العقد التنفيذى .

(١-٤) تحدد الشحنات طبقًا للمتاح من السلع المذكورة وفقًا لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير فى مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقًا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة .

(١-٥) قد يحدث تغير فى مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محليًا (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلى .

(١-٦) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية كلما أمكن ذلك بما يتحقق من الترتيبات اللازمة التى يتخذها بخصوص توريد السلع الغذائية .

(١-٧) يتخذ برنامج الأغذية العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى مادة ٢ فقرة (١-١) كما يتولى إقامة الدعوة القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً إلى تقرير الخبير المصفى المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقًا لسلامة وصول السلع وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية فى حالة وجود عجز فى الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة فى المائة تلفت أو فقدت لدى شحن الكمية وخاصة حالة انتهاء العمل بالمشروع وما زالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع .

(٢) الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(٢-١) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مجال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

(٢-٢) قد يقدم برنامج الأغذية المساعدة الفنية فى دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خبراء لتدريب العاملين الشركاء على المستوى الميدانى فى مجالات الإدارة القائمة على النتائج وتنمية المجتمع بالمشاركة وإعداد التقارير والجندر وكل ما هو وثيق الصلة بأعمال المتابعة والتقييم للأنشطة وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

(٢-٣) يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما يقدم المشورة والنصح لمدير / مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات :

(أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية .

(ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع .

(جـ) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى .

ولتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن انشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية وتقارير تنفيذ المشروع (كما هو محدد بملحق ٢) وكذلك في متابعة المشروع طبقًا لمؤشرات الأداء المقترحة المدرجة فى ملحق ١

يتولى موظفو مكتب البرنامج القطرى بالتعاون مع المدير التنفيذى للمشروع عمل ما يلى :

١ - زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية سواء فى المحافظة أو على مستوى القرية (بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرهم) .

يقوم مكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الاخرى :

يقوم المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال مايلى :

١ - المكاتبات الرسمية .

٢ - الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .

٣ - الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

يساعد المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى موظفى المشروع فى الحصول على دعم من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .

يتم إعداد زيارات ميدانية خاصة للمناطق التى يتم اختيارها لإطلاع ممثلى الجهات المانحة المهتمة بأنشطة البرنامج والتى يمكن أن تقدم خدمات تنموية ذات الصلة وذلك بالتشاور بين المكتب القطرى للبرنامج والمدير التنفيذى للمشروع بهدف تدعيم الأنشطة الخاصة بالمشروع ، كما يقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى زياراته الميدانية المنتظمة لمناطق عمل المشروع .

يساعد المكتب القطرى موظفى المشروع بصورة خاصة للحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى والتى يمكن الاستفادة منها فى دعم الأنشطة الضرورية واللازمة لنجاح المشروع مثيل الوصول إلى توفير مصادر تمويل أخرى للمزارعين .

٣ - متابعة وتقييم المشروع :

(٣-١) يتم عمل مسح تقييمى أساسى للمشروع من قبل وحدة التقييم والخرائط بالبرنامج وفقًا لخطة عمل المشروع التى يتم تطبيقها وتطويرها من خلال مفهوم التنمية بالمشاركة . ويتم عرض البيانات الأساسية بهذا التقييم على الشركاء المنفذين بالحكومة .

(٣-٢) يتم عمل تقييم نصف سنوى أو تقييم ذاتى لاستعراض أداء المشروع والتوصيات الخاصة بوسائل تحسين تأثير وفاعلية خطوات سير العمل بالمشروع ، ويتم رفع نتائج هذا التقييم فى تقرير لمناقشتها مع شركاء البرنامج وإدراج التوصيات فى خطة عمل المشروع السنوية .

(٣-٣) وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره . يشمل هذا التقييم بعض القضايا مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات . كما يشمل أيضًا

مدى تحقيق الأهداف الأساسية للمشروع وفاعلية المعونة الغذائية المقدمة . يتم إيجاز النتائج والتوصيات فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات التى يقوم برنامج الأغذية العالمى بإجرائها .

٤ - نظام إعداد التقارير ببرنامج الاغذية العالمى :

(٤-١) يتولى المكتب القطرى خلال مدة المشروع تقديم التقرير السنوى متفق المعايير إلى برنامج الغذاء العالمى . كما يقوم بتسجيل أداء حركة السلع وفقًا للمعايير الدولية الخاصة بنظام حركة السلع وتحليل العمليات ؛ بالإضافة إلى تسجيل المعاملات والحسابات المالية للمشروع بشبكة المعلومات الدولية لبرنامج الأغذية العالمى . بالإضافة إلى ذلك ، تتولى إدارة المشروع تسليم تقارير مراجعة الحسابات المالية السنوية للمشروع (بموجب المادة الثالثة ٧-٦) ، وتتولى الجهات المانحة أيضًا تقديم التقارير الخاصة بالتمويل المقدم من قبلها لدعم أنشطة المشروع .

(المادة الثالثة)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى ، كما ذكر سالفًا فى هذا العقد التنفيذى ، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

(١-١) تعد الحكومة بتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمى للفئة المستهدفة لمساعداته .

(١-٢) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمى :

تكاليف الحكومة	القيمة
مصاريف إدارية	١٥,٢٧١,٢٠٠ جنيه مصرى
التكلفة المباشرة لأنشطة البرنامج القطرى (تمويل أنشطة التنمية)	٧,٣٨١,٥٠٠ جنيه مصرى
انتقالات محلية وتخزين وتداول	١,٦١٧,٩٤٠ جنيه مصرى
المعدات والتجهيزات اللازمة	١,٥٩٨,٥٠٠
أنشطة دعم المشروع (التدريب والمتابعة والتقييم)	٦٩٦,٧٨٠
الإجمالى	٢٦,٥٦٥,٩٢٠ جنيه مصرى
	٤,٦٦٠,٦٨٨ دولار أمريكى

(١-٣) تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بالمشروع ، كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام كما هو منصوص عليه فى النقاط الأساسية لبنود خطة العمليات .

(١-٤) يعمل مدير تنفيذى دائم على رئاسة الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والتى تتولى مسئولية تنفيذ مهام جميع مشروعات المساعدة التابعة للأمم المتحدة تحت إشراف وتوجيه المشرف العام، كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمى . تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه التنموية .

(١-٥) لمدير المشروع وهيئة موظفيه التفويض الكامل فى التنسيق مع المحافظات ، والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة ، ووزارة التعليم ، ووزارة التضامن الاجتماعى) لتحقيق الدعم الفنى المطلوب ، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم فى مجالات التسويق والتدريب والإرشاد .

٢ - ترتيبات التنفيذ السابقة لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام والمدير التنفيذى للمشروع بالتأكيد على الانتهاء من اتخاذ الإجراءات التالية قبل البدء فى تنفيذ أنشطة المشروع :

(أ) تعيين اللجان الإشرافية رسمياً من قبل المحافظ ، ويتولى موظفو هذه اللجان الإشرافية للمشروع تنفيذ المسئوليات التالية :

- الموافقة على قائمة المنتفعين والمجتمعات الجديدة بالمشروع .
- التواصل مع المحافظات والمنظمات المجتمعية لإعداد وتنفيذ خطط عمليات تنمية المجتمع . وبصورة أكثر تحديداً ، طلب إعداد خطط العمل ، ومراجعة تلك الخطط فى ضوء إمكانيات المشروع والموارد المتاحة ، والمتابعة الدورية لعمليات التنفيذ .

• التنسيق بين الجهات المانحة للمشروع والتأكد من أن الموارد الخاصة بهذه الجهات يتم استخدامها الاستخدام الأمثل لتقديم أفضل دعم ممكن للمحافظة .

(ب) إدارة المساهمات النقدية أو العينية المقدمة من مصادر داخل المحافظة لدعم المشروع واستكمال مساهمات برنامج الأغذية العالمى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

(جـ) تم إعداد خطة عمل باستخدام النموذج المعتمد للأمم المتحدة مع الاستعانة بنتائج أنشطة العمل بالمشاركة التى تم إدارتها مع برنامج الأغذية العالمى من قبل خلال الإعداد للمشروع (انظر المرفق ٢) . يتم استعراض خطة العمل سنويًا فى ضوء تقدم سير العمل بالمشروع والعوائق التى تم مواجهتها .

(د) إعداد خطط عمليات تنمية المجتمع بدعم من المشروع وبرنامج الأغذية العالمى ، وإزالة العقبات وتجهيزها للعمل بمساعدة اللجنة الإشرافية ، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والبرنامج . عرض قائمة المنتفعين المشاركين فى أنشطة مساعدات البرنامج وإصدار البطاقات التموينية لهم .

(هـ) تحديد المخازن المناسبة وشراؤها أو استئجارها لاستقبال السلع القادمة من برنامج الأغذية العالمى .

(٣) استلام ونقل ملكية السلع :

(٣-١) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الأغذية العالمى ، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل . وفى حالة ما إذا كان التفريغ والنقل يتم بمعرفة أو تحت مسئولية أصحاب هذه الخطوط الملاحية ، فإن التسليم يتم عقب نزول المواد من الصنادل إلى رصيف الميناء .

(٣-٢) أما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب . أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل بواسطة ونش التفريغ .

(٤) استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام :

(٤-١) فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤-٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

(٤-٣) فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب ، يقوم برنامج الأغذية العالمى بسدادها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أية وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضًا بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أية امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ / مكافآت سرعة التفريغ على أساس ستوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤-٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد الفورى للغرامات .

(٥) الإشراف على السلع والتعويضات :

(٥-١) تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٥-٢) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها ، وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناءً على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٥-٣) بدون الإخلال بمصطلح « نقل الملكية » فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق بناءً على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة ما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٥-٤) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق يختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥-٥) فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتى تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب . أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

(٥-٦) بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو شابه ذلك تحمل عبارة «F.C.L» أى « حمولة كاملة» فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولا بد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمى أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ ، أى تَدْخُل ضمن مسئولية البرنامج ، حيث ما زال مالكًا للشحنة . وإذا حدث أى تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ ، أى تقع ضمن مسئولية الحكومة بمعنى أنها حدثت بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات ، وعلى ذلك فإن اية خسائر او تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

(٦) الانتفاع من السلع :

(٦-١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى الميناء بمصر ، وبعد الانتهاء من إجراءات رسوم الميناء وإنهاء التخليص الجمركى يتم إيداع المواد الغذائية فى مخزن عمومى وتنتقل السلع على دفعات ربع سنوية إلى مخازن التوزيع بالقرية .

(٦-٢) يتسلم المنتفعون حصصًا عائلية خلال فترة الاستيطان بالمشروع لمدة سنتين على الأكثر ، وتتوقف فترة الاستيطان للمنتفعين المسجلين للعمل بأنشطة البرنامج على خطة عمليات التنمية بكل قرية ولكنها لن تزيد عن سنتين تحت أى ظرف .

(٦-٣) يتم إعلام المنتفعين بتاريخ بدء توزيع السلع الغذائية بمجرد وصولها إلى مخازن التوزيع بالقرى وستكون متاحة لهم للحصول على حصصهم الغذائية بتقديم بطاقات استلام الحصص . بالنسبة للأزواج ستكون البطاقات باسم كل من المنتفع المباشر وقرينته وذلك النظام الجديد له مزاياه فى أنه حين يتغيب المنتفع المباشر يقوم قرينه / قرينته باستلام الحصة الغذائية نيابة عنه وفى حالة الأسر التى تعولها الإناث ستكون البطاقة باسم المرأة العائلة واسم عضو آخر من الأسرة بناءً على اختيارها . تتضمن بطاقات الاستلام البيانات الأساسية عن المنتفع ؛ الاسم الكامل (كما فى البطاقة الشخصية أو شهادة الميلاد) والنوع ومحل الإقامة الحالى ... إلخ ، وذلك لتسهيل عمليات المتابعة من قبل هيئة موظفى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وبرنامج الأغذية العالمى .

(٦-٤) تقوم الوحدة الإدارية للمشروع برئاسة المدير التنفيذى بالتنسيق مع السلطات المحلية والهيئات العامة المعنية لاتخاذ إجراءات صارمة لضمان سلامة السلع الغذائية قبل وصولها للمنتفعين وللتحكم فى عمليات التوزيع ومنع أية مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك .

(٦-٥) بدون الإخلال بمصطلح «نقل الملكية » فإن برنامج الأغذية العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقًا لما تم الاتفاق عليه بين كل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الأغذية العالمى .

(٧) مدخرات المشروع :

(٧-١) تساهم الحكومة بمبلغ ٥٠ جنيهًا مصريًا لكل أسرة مستوطنة شهريًا . على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة فى صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى بصندوق المدخرات . ويتحمل كل من المشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى مسئولية الإدارة المالية بما يشمل عمل الميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية .

(٧-٢) لن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمنتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المنتفعين لن يطالبوا بأية مدفوعات أخرى ، كما يتم فتح حساب منفصل خاص بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضًا أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقًا للحسابات الواردة بتقارير المراجعة ، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب فى الدفاتر المالية ببرنامج الأغذية العالمى كما هو منصوص عليه فى المادة ٢ فقرة (٣و١٠٣) . يُدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطرى مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به . وذلك وفقًا للمنشور رقم ١٥ الذى صدر عن البرنامج عام ٢٠٠٦

(٧-٣) تتولى لجنة صندوق المدخرات مسئوليتها عن تخصيص واستخدام الحساب الحكومى وحساب الفوارغ ، على أن يكون المدير القطرى أو نائبه أعضاءً فى تلك اللجنة .

(٧-٤) يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالى سنوى مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ، ويقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى .

(٧-٥) نظراً لأهمية نشاطى الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة دخل المزارع فإن مدخرات المشروع سيتم توزيعها كالآتى :

- تخصص (٣٠٪) من مدخرات المشروع للتدريب النظرى والميدانى والإرشاد الزراعى والدعم الفنى للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية .
- يتم تخصيص (٣٠٪) من مدخرات المشروع على المعدات أو الأصول المادية اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة .
- يتم تخصيص (٢٠٪) من مدخرات المشروع لتمويل نشاط الثروة الحيوانية .
- يتم تخصيص (٢٠٪) لدعم أنشطة توجه لدعم تمكين المرأة .
- يتم تخصيص (٥٪) من مدخرات المشروع للارتقاء بمستوى أداء موظفى المشروع من خلال تلقى الدورات التدريبية .

وبالرغم من ذلك ، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستتخذ منهجًا أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبنود المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلى .

(٧-٦) تلتزم الحكومة بتقديم بيان بالحسابات المالية للمشروع إلى مكتب البرنامج سنويًا وبعد انتهائه من تقديم مساعداته للمشروع وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من محاسب قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج . كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الأغذية العالمى بموجب خطة العمليات رقم ٢/٩٥ . أو أية تعديلات تطرأ عليها والتى يقوم المكتب القطرى برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى . وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام . ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل ٣١ مارس من السنة التالية . يشير مصطلح « انتهائه » السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعونة الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمى للمشروع .

(٨) الاستعداد لبدء العمل :

(٨-١) لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقى المساعدات بما فى ذلك فتح حساب مستقل فى البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمى كتابيًا بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة فى البند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المنتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها .

(٨-٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٨-١) المشار إليه آنفًا فى أسرع وقت ممكن ويُفهم ضمنًا أن برنامج الأغذية العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة .

(٩) القوانين واللوائح :

(٩-١) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء فى التنفيذ .

(١٠) تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١٠-١) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمى ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمى وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك موظفيه ومستشاريه .

(١٠-٢) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أية متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمى أو موظفيه أو مستشاريه أو أية أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك فى حالة وجود أية مطالبات أو ديون ناجمة عن العمل فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى على أن كون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

(١٠-٣) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامة ببرنامج الأغذية العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمى وتوزيعها .

(١١) الترتيبات اللازمة لمتابعة وتقييم المشروع :

(١١-١) تلتزم الحكومة بإعداد نظام للمتابعة الدورية وإعداد وتقييم ما يلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة والمدخرات الناجمة والمساعدات غير الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى وتوفير أية مساعدات خارجية أخرى تتصل ببنود المشروع ... وإذا لم توضع شروط خاصة يتفق عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الأغذية العالمى بشكل مفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

(١١-٢) حركة السلع الغذائية :

سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن الاستلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمناً معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبياناً بالخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير كما هو موضح بالملحق الثانى .

(١١-٣) إنجازات المشروع :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير ربع سنوى عن تنفيذ المشروع يتضمن المؤشرات الواردة والموضحة فى الملحق الأول .

تضمن الحكومة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات والمعلومات المذكورة بعاليه كما تضمن إتاحة نسخ من التقارير وتوجيه موظفى المشروع والعاملين به وذلك قبل بدء التنفيذ .

(١٢) استمرار تحقيق هدف المشروع :

(١٢-١) يعتبر هذا المشروع هو آخر نشاط تنموى لبرنامج الغذاء العالمى فى مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعى برنامج الأغذية العالمى فى المساعدات الحكومية التى تقدم للمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

(المادة الرابعة)

شروط عامة

١ - تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة .

٢ - تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه .

٣ - يعتبر هذا المشروع منتهيًا لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المنتفعين .

٤ - لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث أى تغيير هام فى تقدم سير المشروع يستدعى تغييراً فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمى من خلال مكتب المدير القطرى حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .

٥ - فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق فى :

(١) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابة أو

(٢) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يومًا .

٦ - فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأية سلعة مقدمة من برنامج الأغذية العالمى وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦) ، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها .

٧ - بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى المتبقية التى لم تستخدم بعد فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقًا لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه.

٨ - أية أموال ناجمة والتى لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى ... ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال . ويتم استخدام الأموال الناجمة التى لم ينتفع بها حتى الآن وفقًا للمادة الثالثة فقرة (٧) .

٩ - تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه .

وبناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على خطة العمليات هذه .....

قُدمت خطة العمليات هذه فى أربع نسخ باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى ٢٠٠٧/٦/١٠

مفوضًا عن حكومة جمهورية مصر العربية	مفوضًا عن برنامج الأغذية العالمى
التوقيع	التوقيع
الاسم : السيد / أمين أباظة	الاسم : Mr. Bishow Parajuli
الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضى	الوظيفة : المدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى

الملحق (١) : إطار العمل والمؤشرات :

النتائج والمخرجات	المؤشـــرات
النتائج : مساعدة المجتمعات الريفية التى تعانى من الفقر وانعدام الأمن الغذائى على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية والتى ستسهم فى زيادة مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .	النسبة المخصصة للغذاء فقط من دخل الأسرة .
مخرج ١ : تمكين المجتمعات الهاشة .	عدد مجموعات القائمين على تنفيذ خطط عمليات المشروع
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التى تم بناء القدرات والمهارات بها
	عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفى المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة .
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب .
مخرج ٢ : خلق الأصول المادية .	عدد المنازل التى تم إنشاؤها - عدد الآبار السطحية التى تم حفرها .
	عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية .

النتائج والمخرجات	المؤشـرات
مخرج ٣ : اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .	نسبة المجتمعات المتوفر لها الحصول على الخدمات الإرشادية المتطورة .
	عدد السيدات المنتفعات اللاتى تلقين التدريب فى مجالات الزراعة ، تربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .
	عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد فى مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى .
مخرج ٤ : رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .	عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التى تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم .

الملحق (٢)

ميزانية نشاط البرنامج القطرى

فئة البرنامج : التنمية .

عنوان المشروع : تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة .

رقم المشروع : نشاط فرعى ٣ للبرنامج القطرى (٢٠٠٧ - ٢٠١١) - جنوب محافظة البحر الأحمر

الدولة المتسلمة للمعونة : مصر

مدة المشروع : ٤ سنوات

عدد المنتفعين : ٢٠٠٠ أسرة توطين (١٠,٠٠٠ فرد)

تكاليف التنفيذ المباشرة :

السلع	الكمية (طن متري)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكى)	الإجمالى (بالدولار الأمريكى)
دقيق القمح	٣٢٨٥	٢٥٠	٨٢١,٢٥٠
عدس	٣٦٥	٤٥٠	١٦٤,٢٥٠
زيت نباتى	١٨٣	٩٥٠	١٧٣,٨٥٠
سكر	١٦٤	٢٧٥	٤٠,١٥٠
ملح	٣٧	٨٠	٢,٩٦٠
إجمالى السلع	٤,٠١٦	-	١,٢٠٢,٤٦٠
الانتقال الخارجى	-	-	٩١,٢٠٣

السلع	الكمية (طن متري)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكى)	الإجمالى (بالدولار الأمريكى)
إجمالى تكاليف التنفيذ المباشرة	-	-	١٠٤,٤٠٠
تكاليف الدعم المباشر	-	-	٦٨,٠٠٠
تكاليف الدعم غير المباشر (٧ ٪)	-	-	١٠٢,٦٢٤
إجمالى تكاليف برنامج الأغذية العالمى	-	-	١,٥٦٨,٦٨٧
تكاليف الحكومة المصرية			
(بالدولار الأمريكى)...	-	-	-
مصاريف إدارية	-	-	٢,٦٨٣,٨٦٦
دعم أنشطة التنمية	-	-	١,٢٩٧,٢٧٦
انتقالات محلية ، تكاليف التخزين والتداول ...	-	-	٢٨٤,٣٤٨
تكاليف تدريب العاملين والمتابعة والتقييم	-	-	١٢٢,٤٥٧
أدوات ومعدات	-	-	٢٨٠,٩٣١
إجمالى تكاليف الحكومة المصرية			
(بالدولار الأمريكى)	-	-	٤,٦٦٨,٨٧٩
إجمالى تكاليف المشروع	-	-	٦,٢٣٧,٥٦٦

- الدولار الأمريكى = ٥,٦٩ جنيه مصرى

الملحق (٣)

تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة جنوب البحر الأحمر

خطة العمليات السنوية

البلد : مصر

نتيجة (٢) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١ ، يتم خفض نسبة البطالة ونقص العمالة والقضاء على العمالة السيئة للأطفال .

نتيجة (٣) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١ ، يتم تقليل التفاوت القائم فى مجال التنمية البشرية الإقليمية ، متضمنًا تضييق الفجوة بين الجنسين وتحسين خدمات الحفاظ على البيئة .

النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى :

زيادة مستويات الدخل للمجتمعات الريفية الفقيرة وذلك من خلال تمكين المجتمعات الهاشة من خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية .

المخرجات المتوقعة :

مخرج ١ : إمداد المنتفعين بالمعونة الغذائية بكميات كافية وفى الأوقات المحددة لذلك .

مخرج ٢ : عقد الدورات التدريبية وتوفير الخدمات الإرشادية لتحسين قدرة المنتفعين على الممارسات الزراعية والتربية السليمة للحيوان والخدمات المعاونة الأخرى .

مخرج ٣ : توفير فرص الحصول على القروض الصغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد .

الشريك المنفذ : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

الشركاء الآخرون : محافظتى أسيوط وسوهاج .

خطة العمليات السنوية

يتم إعداد خطة العمليات السنوية بناءً على النتائج المتوقعة والاستراتيجيات والميزانيات والشركاء المنفذين الذين تم تحديدهم فى خطة عمل البرنامج القطرى التى تعكس الإنجازات والدروس المستفادة من العام السابق كما تقوم خطة العمليات بتحديد المداخلات المتعلقة بالنتائج والمخرجات و / أو الشركاء المنفذين (داخل إطار المشروعات) .

يجب أن تعكس المراجعة السنوية للبرنامج كافة بنود خطة العمل السنوية التى يجب ربطها بخطة المتابعة والتقييم المدرجة فى خطة عمليات البرنامج القطرى حيث تعتبر تلك الخطة هى حجر الأساس التى يبنى عليها تقارير تقدم سير العمل .

١ - ماهى خطة العمليات السنوية ؟

تعكس خطة العمليات السنوية التخطيط التفصيلى للأنشطة وتحدد ما سيتم إنجازه خلال هذه السنة لتحقيق نتيجة أو مجموعة من النتائج التى تم تحديدها فى خطة عمل البرنامج القطرى ، وتتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى :

- النتائج المتوقعة .
- الأنشطة التى سيتم تنفيذها لتحقيق النتائج المتوقعة .
- الإطار الزمنى لتنفيذ الأنشطة المخططة .
- الجهات المسئولة عن تنفيذ الأنشطة .
- المدخلات المتعلقة بكل نشاط .

يجب أن يؤدى اكتمال تنفيذ الأنشطة بمرور الوقت إلى تحقيق مخرجات البرنامج القطرى ، مما يسهم بدوره فى تحقيق نتائج خطة العمليات للبرنامج القطرى . وتحتوى خطة العمليات على الأساسيات التى تتطلبها المدخلات (الأموال النقدية ، الإمدادات ، العقود ، السفر والموظفون) ، كما تحتوى على أوجه صرف الأموال لتنفيذ الأنشطة المخططة .

٢ - من القائم على إعداد خطة العمليات السنوية ؟

يقوم كل من المكتب القطرى والشريك المنفذ (الحكومة أو غيرها) بالمشاركة لإعداد خطة العمليات السنوية ويكون ذلك عادة فى بداية أنشطة المشروع أو بعد مراجعة البرنامج السنوى للعام السابق . كما يتم إعداد خطة عمليات تفصيلية سنويًا بناءً على التوصيات والمناقشات التى تتم أثناء مراجعة البرنامج وبمجرد موافقة الشركاء على خطة العمليات المقترحة يتم التصديق عليها والانتهاء منها .

٣ - كيف يتم إعداد خطة العمليات السنوية ؟

تتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى :

(أ) صفحة الغلاف - وهى تشير إلى نتائج إطار عمل مساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة ، ونتائج البرنامج القطرى ، ومخرجات البرنامج القطرى ، كما تتضمن الجزء السردى ، وجدول يتضمن اسم المشروع والميزانية المدرجة ، وجدول بالميزانية التقديرية .

جميع هذه البنود ثابتة باستثناء بند تحديث الموارد (إذا لزم الأمر) ، ومدة عمل المشروع يقوم كل من الشريك المنفذ والوكالة بتوقيع صفحة الغلاف .

(ب) تتم صياغة خطة العمل السنوية فى شكل جدول يشتمل على ما يلى :

- النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى : حيث من المتوقع أن يساهم المشروع بتلك النتائج كما ورد بخطة عمليات البرنامج القطرى .

• يجب إدراج كل الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بكل مخرج من مخرجات البرنامج القطرى (سواء كانت ممولة أو غير ممولة) بما يشمل أنشطة المتابعة والتقييم ، متضمنة عمليات التقييم والمتابعة الميدانية وزيارات وحدة الدعم الفنى ، وعمليات المراجعة الحسابية . بالإضافة إلى وسائل المتابعة الأخرى المرفقة . .

فى حال وجود أكثر من شريك منفذ مسئول عن النشاط ، يتم إدراجهم بالقائمة مع ما يقابلهم من المدخلات / بند الميزانية وقيمتها وتوقيع خطة العمليات السنوية .

• توافر العناصر التالية لكل نشاط :

- الإطار الزمنى .
- الجهة المسئولة عن التنفيذ .
- مصدر التمويل .
- وصف الميزانية .
- قيمة الميزانية .

يعرض المشروع أفضل الممارسات لزيادة دخل الأسر الهاشة من خلال أنشطة الزراعة وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى . ينفذ المشروع بالتعاون بين كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحافظة البحر الأحمر وكذلك المؤسسات المجتمعية المحلية . ويقدم المشروع المساعدات لعدد ١٠٠٠ أسرة فقيرة بمنطقة عمل المشروع على مدى أربع سنوات . ويتضمن المشروع أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب ؛ التدريب على الزراعة وتربية الحيوان ؛ توفير الخدمات الإرشادية المتقدمة ؛ إنشاء المشاتل وصناديق الثروة الحيوانية . وقد تم تصميم هذا المشروع بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجتمعات المحلية المنتفعة فى مناطق جنوب محافظة البحر الأحمر .

مدة البرنامج : ٢٠٠٧ - ٢٠١٠
البند (٣) للبرنامج : إنشاء الأصول الثابتة .
عنوان المشروع : تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة جنوب محافظة البحر الأحمر .
رمز الميزانية : _____
المدة الزمنية : أربع سنوات .

الميزانية التقديرية سنويًا لجمهورية مصر العربية :
الميزانية السنوية لجمهورية مصر العربية : يتم تحديدها بناءً على موافقة مصر على ميزانية هذا العام .

وافق عليه (الشريك المنفذ) : _____
وافق عليه (برنامج الأغذية العالمى) : _____

خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٧

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
نتيجة ١: الأنشطة جاهزة لبدء التنفيذ	تحديد مناطق عمل المشروع .		X			وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	عمل مسح هيدرولوجيكى لمناطق العمل .		X			السلطات المحلية			
	تعبئة المجتمعات ومشاركتها فى عملية التنمية .		X	X					
	إعداد الترتيبات اللوجستية للسلع الغذائية . إعداد قائمة بالمنتفعين .			X					
	توفير المكاتب فى القصير .			X	X				
مخرج ١: تمكين المجتمعات الهاشة	تشكيل اللجان المجتمعية التى تلعب دوراً رئيسيًا فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع .			X	X	المجتمعات الجديدة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مؤشر ١ - ٢ : نسبة أعضاء المجتمع المقدمين من خلال اللجان	عمل تدريب على بناء القدرات والمهارات للجان المجتمعية .			x	x	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
مخرج ٢ : خلق الأصول المادية	إنشاء الوحدات السكنية ، ومحطات المياه ، وشبكات الرى الصغيرة ، والطرق الفرعية ، بالإضافة إلى زراعة الأشجار .			x	x	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى السلطات المحلية			
مؤشر ٢ - ١ : عدد الأصول المادية التى تم إنشاؤها لمجتمعات البدو المستهدفة من خلال تأمين الحصول على مياه صالحة للشرب وإيجاد أماكن للسكن وزيادة الدخل .	إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل الزراعية لتكون بمثابة «مراكز للتميز» بالمنطقة .			x	x	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	إنشاء برنامج لدعم نشاط الثروة الحيوانية متضمنًا توفير رؤوس الماشية والدواب وتدريب المرأة على التربية السليمة للحيوان .			x	x	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مخرج ٣ : حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة . **مؤشر ٣ - ١ :** نسبة المجتمعات المستفيدة من التدريب على زيادة الدخل من خلال الزراعة والثروة الحيوانية وأنشطة الدعم الأخرى.	تدريب المنتفعين على معاملات ما بعد الحصاد وتصنيع الأغذية .			X	X	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	إنشاء منافذ تسويقية لبيع المنتجات وتزويد البانعين بالمهارات اللازمة فى مجالات إدارة الأعمال والتسويق .			X	X	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى السلطات المحلية			
	توفير دورات تدريبية على الممارسات الزراعية فى التربة الصحراوية والتربة المالحة وعلى الأخص زراعة العلف .			X	X	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
مؤشر ٣ - ٢ : نسبة المستفيدين من القروض والمنح الصغيرة التى يوفرها البرنامج لتنفيذ المشروعات الصغيرة فى مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوانات وخدمات الدعم الأخرى	توفير التدريب على صيانة الماكينات الزراعية والمضخات .			X	X	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
	توفير فرص الحصول على القروض الصغيرة وتسهيل الاتصالات مع وزارة التضامن الاجتماعى لتحقيق ذلك .			X	X	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى السلطات المحلية			
	تدريب السيدات على أنشطة الصناعات اليدوية للسجاد .					وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	الإطار الزمنى				الجهة المسئولة	الميزانية المقررة		
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع		مصدر التمويل	وصف الميزانية	بالدولار
مخرج ٤: عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التى تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم .	تقديم التدريب اللازم للمنتفعين لاكتساب المهارات الضرورية للحياة اليومية ، مثل القراءة والكتابة والحساب ، والاتصالات ... إلخ			X	X	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى هيئة محو أمية الكبار			
مؤشر ٤ - ١: مشاركة المنتفعين فى الأنشطة والتدريبات الخاصة برفع الوعى وتحسين الظروف المعيشية .	تنظيم دورات تدريبية وحملات توعية صحية .			X	X	المعهد القومى للتغذية برنامج الأغذية العالمى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى			
الإجمالى									

خطة العمل السنوية

مكون البرنامج القطرى : _____ السنة : _____

الشريك المنفذ : _____

المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج القطرى والمؤشرات والأهداف السنوية	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التى تنفذ خلال السنة متضمنة أعمال المتابعة والتقييم	النفقات قائمة بالنفقات الفعلية للأنشطة المنفذة	النتائج النتائج الناجمة عن كل نشاط	تقدم سير العمل لتحقيق النتائج المتوقعة
مخرج ١:				
مؤشر ١ - ١ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام):				
مؤشر ١ - ٢ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام):				
مؤشر ١ - ٣ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام):				
مخرج ٢:				
مؤشر ٢ - ١ (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام):				

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٥لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٦٩١) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ ؛ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بجنوب محافظة البحر الأحمر ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بجنوب محافظة البحر الأحمر .

ويعمل بهذا العقد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٩

وزير الخارجية

أحمد ابو الغيط